

المحتويات

الصفحة

| | | |
|---|---|------------------|
| 1 | _____ : الاقتصاد الفلسطيني | الفصل الثالث عشر |
| 1 | _____ السكان والقوى العاملة والبطالة | |
| 1 | _____ الناتج المحلي الإجمالي | |
| 2 | _____ أداء القطاعات الاقتصادية | |
| 3 | _____ القطاع الزراعي | |
| 3 | _____ القطاع الصناعي | |
| 3 | _____ قطاع البناء والتشييد | |
| 4 | _____ قطاع الخدمات | |
| 4 | _____ قطاع التجارة الخارجية | |
| 5 | _____ التطورات المالية | |
| 6 | _____ الجهاز المصرفي | |
| 7 | _____ العون الخارجي | |
| 8 | ملحق (1/13) : المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لفلسطين (1997-2002) | |
| 9 | تابع ملحق (1/13) : المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لفلسطين (1997-2002) | |

شهد الاقتصاد الفلسطيني تدهوراً مستمراً بعد أن قامت إسرائيل بإعادة احتلال مدن الضفة الغربية بالكامل في مارس من عام 2002، وفرضت حظر التجول وشددت القيود على تنقل الأفراد بين المدن وداخل المدينة الواحدة أيضاً. كما استمرت في هدم المؤسسات العامة والخاصة والمصانع والورش والمعامل والمستشفيات وشبكات الري والمراكز الصحية وآلاف المنازل، وقامت بتجريف الأراضي الزراعية والطرق، وأحكمت الحصار والإغلاق المستمر على المدن والقرى الفلسطينية وأقفلت المعابر والحدود الدولية. كما منعت العمال الفلسطينيين من العمل في إسرائيل، ووضعت العراقيل أمام الصادرات والواردات الفلسطينية وحجزت مستحقات السلطة الوطنية والتي تجاوزت المليار دولار، وعطلت كافة أوجه النشاط الاقتصادي.

السكان والقوى العاملة والبطالة

بلغ عدد السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة عام 2002 نحو 3.6 مليون نسمة، يوجد منهم 62 في المائة في الضفة الغربية و38 في المائة في قطاع غزة، ويبلغ معدل النمو السكاني نحو 4.3 في المائة. و يبلغ عدد القوى العاملة ممن هم في سن العمل (15-65 سنة) ثلث عدد السكان، يعمل منهم بالفعل نحو 20 في المائة. هذا وقد ارتفعت معدلات البطالة إلى أكثر من 70 في المائة كما تراوحت معدلات الإعالة إلى ما بين 1:8.

بلغ حجم القوى العاملة في عام 2002 نحو 1.2 مليون نسمة يعمل منهم نحو 232 ألف عامل منهم نحو 17 ألف عامل يعملون في إسرائيل ونحو 215 ألف عامل يعملون في القطاعات والأنشطة في الضفة الغربية وقطاع غزة. و تصل نسبة العمالة في قطاع الزراعة والصيد نحو 12 في المائة وفي الصناعة نحو 5 في المائة و في البناء والتشييد نحو 4 في المائة، بينما يعمل نحو 79 في المائة في الحكومة وأنشطة الخدمات الأخرى.

النتائج المحلي الإجمالي

انخفض الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني في عام 2002 إلى نحو 1410 مليون دولار مقارنة بنحو 1466 مليون دولار عام 2001 أي بانخفاض نسبته 5 في المائة، في حين بلغت نسبة الانخفاض نحو 72 في المائة مقارنة بعام

1999. كما انخفض الناتج القومي الإجمالي خلال الفترة نفسها ليصل إلى نحو 1800 مليون دولار في عام 2002 مقارنة بنحو 2127 مليون في عام 2001، ونحو 6125 مليون دولار في عام 1999، ويشكل ذلك انخفاضاً بنسبة 69 في المائة مقارنة بعام 1999.

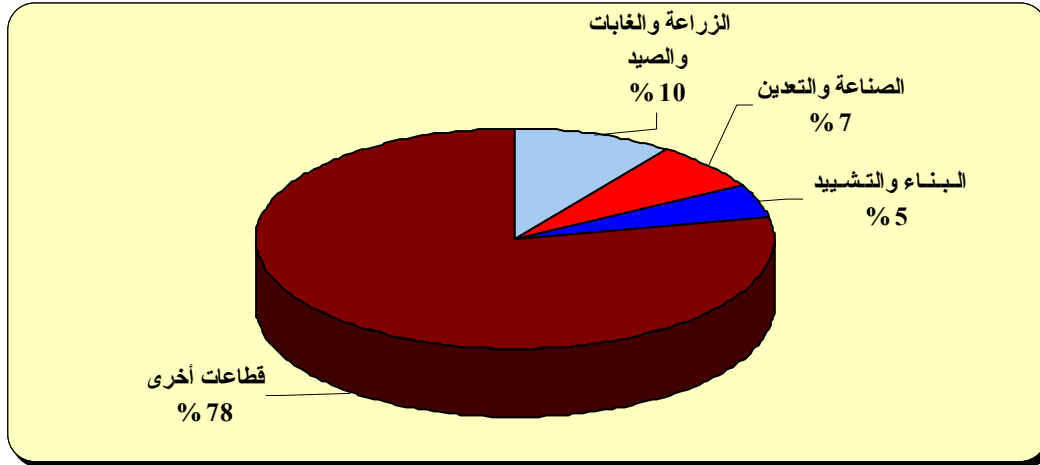
وننتج عن ذلك تدني متوسط نصيب الفرد الفلسطيني من الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 390 دولار فقط في عام 2002 مقارنة بنحو 422 دولار في عام 2001 ونحو 1606 دولار في عام 1999. وهو ما انعكس بدوره على إجمالي الاستهلاك الذي بلغ نحو 2040 مليون دولار، أي ما يعادل نحو 145 في المائة من إجمالي الناتج المحلي. وقد بلغ الاستهلاك العام خلال عام 2002 نحو 870 مليون دولار مقارنة بنحو 900 مليون دولار في عام 2001، مسجلاً بذلك انخفاضاً نسبته نحو 10 في المائة، في حين انخفض الاستهلاك الخاص من نحو 1200 مليون دولار عام 2002 إلى نحو 1170 مليون عام 2002.

كما انعدم الاستثمار العام خلال عامي 2001 و2002. وانخفض الاستثمار الخاص من 120 مليون دولار عام 2001 إلى نحو 110 مليون دولار عام 2002، واستمرت نسبة إجمالي الاستثمار إلى إجمالي الناتج المحلي منخفضة، حيث لم تزد عن 8 في المائة، وارتفع معدل التضخم إلى نحو 27 في المائة، الملحق (1/13).

أداء القطاعات الاقتصادية

تشير تقديرات المؤشرات الأساسية إلى تدني أداء كافة القطاعات الاقتصادية تدنياً واضحاً وتدني مساهمتها في إجمالي الناتج المحلي، حيث لم تتجاوز مساهمة قطاع الزراعة والصيد نحو 10 في المائة، والصناعة نحو 7 في المائة، والبناء والتشييد نحو 5 في المائة، واستحوذت الخدمات على نحو 14 في المائة، في حين ساهم قطاع تسيير الإدارات الحكومية ومؤسساتها العامة في الناتج المحلي بنحو 64 في المائة.

شكل (1) : مساهمة قطاعات النشاط الاقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني 2002



القطاع الزراعي

انخفضت قيمة الإنتاج الزراعي من نحو 176 مليون دولار عام 2001 إلى نحو 141 مليون دولار، أي بنسبة 20 في المائة وذلك إثر حرمان القطاع الزراعي من نحو ما يزيد على 80 في المائة من مدخلات الإنتاج سواءً المستوردة منها من إسرائيل من بذور وأسمدة ومعدات أو توفير المياه اللازمة للري، حيث استحوذت إسرائيل على نحو 80 في المائة من المياه الفلسطينية ناهيك عن تجريف أكثر من ثلث الأراضي الزراعية واقتلاع عشرات الآلاف من الأشجار المثمرة، كما حرمت إسرائيل الفلسطينيين من الصيد في البحر الأبيض المتوسط. وقد أدى كل ذلك إلى تدهور مساهمة هذا القطاع في سد الإحتياجات الغذائية الأساسية للسكان، كما أدى إلى انخفاض العمالة الفلسطينية التي كانت تجد فرص عمل مريحة في هذا القطاع، حيث انخفض عددها إلى نحو 28 ألف عامل فقط عام 2002 مقارنة بنحو 80 ألف عامل عام 1999.

كما انخفضت مساهمة هذا القطاع في الصادرات الفلسطينية إلى نحو 25 في المائة، بعد أن كانت تشكل خلال الفترة نفسها أكثر من 65 في المائة من إجمالي الصادرات التي كان يتم تصديرها إلى أسواق أوروبا وبعض الأسواق العربية.

القطاع الصناعي

تراجعت مساهمة القطاع الصناعي في إجمالي الناتج المحلي عام 2002 إلى نحو 7 في المائة، وبلغت قيمة الإنتاج الصناعي في عام 2002 نحو 99 مليون دولار ، مقارنة بنحو 117 مليون دولار في عام 2001 ونحو 892 مليون دولار في عام 1999. كما انخفض عدد العاملين في هذا القطاع إلى نحو 11 ألف عامل مقارنة بنحو 13 ألف عامل خلال الفترة نفسها.

ويعزى هذا التراجع إلى تعمد إسرائيل تدمير ما يزيد عن 60 في المائة من المصانع والورش والمعامل الفلسطينية وحرمان ما تبقى منها من المواد الخام والآلات والمعدات وقطع الغيار ومدخلات الإنتاج. هذا، بالإضافة إلى حرمانها من مصادر الطاقة المستمدة من إسرائيل، وذلك وفقاً لاستراتيجية إسرائيل التي تسعى إلى ترسيخ التبعية الفلسطينية للإنتاج الإسرائيلي واستمرار الاعتماد على المنتجات الصناعية الإسرائيلية.

قطاع البناء والتشييد

انخفضت مساهمة قطاع البناء والتشييد في الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 5 في المائة، حيث بلغ إجمالي قيمة مساهمة هذا القطاع نحو 70 مليون دولار عام 2002 مقارنة بنحو 73 مليون دولار عام 2001 ونحو 594 مليون دولار عام

1999. وقد حافظت نسبة العاملين في هذا القطاع على مستواها خلال عامي 2001، 2002 إذ لم يزد عدد العاملين عن 9 آلاف عامل، غير أن النسبة انخفضت بنحو 93 في المائة عما كانت عليه في عام 1999، حيث كان عدد العاملين قد بلغ نحو 135 ألف عامل عام 1999.

ويرجع تدني مساهمة هذا القطاع إلى توقف أعمال الإنشاءات الجديدة من منازل ومؤسسات خاصة وعامة مع استمرار سياسة القصف والهدم، بالإضافة إلى توقف المشاريع العمرانية حتى الدولية منها، ولم يتعد نشاط هذا القطاع ترميم المباني المتصدعة أو إصلاح بعضها.

قطاع الخدمات

حافظت مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي على نسبة 14 في المائة خلال عامي 2001 و2002، حيث بلغت قيمة إنتاج هذا القطاع نحو 197.4 مليون دولار، ويضاف إليها قيمة الخدمات من مساهمة تسيير الإدارات الحكومية ومؤسساتها العامة والتي يعمل بها نحو 140 عامل وموظف، لتصل مساهمة هذا القطاع إلى نحو 78 في المائة عام 2002.

وقد انخفض أداء الخدمات الاقتصادية والاجتماعية وتوقف نشاط قطاع السياحة وتدهورت أوضاع قطاع النقل لعدم توفر قطع الغيار. كما تم تدمير معظم الطرق وانتشرت الحواجز، مما أدى إلى تضائل حجم التجارة الداخلية لانقطاع الصلة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، بل تقطعت أوصال المدن نفسها، وأقفلت الطرق الدولية مع مصر والأردن وأغلق ميناء غزة.

وفي جانب الخدمات الأخرى، ونتيجة للإغلاق الشامل، فقد انخفضت مساهمة الأنشطة الصحية والعيادات والمستشفيات وخدمات الأمومة والطفولة، وكذلك أنشطة التعليم لتعذر الوصول إلى المدارس والجامعات ومراكز البحث العلمي، وضعفت خدمات الكهرباء والمياه والاتصالات والصرف الصحي وغيرها من الخدمات الضرورية، وتدنى نشاط الجمعيات الخيرية وضعفت مواردها وضمحلت مساهمتها.

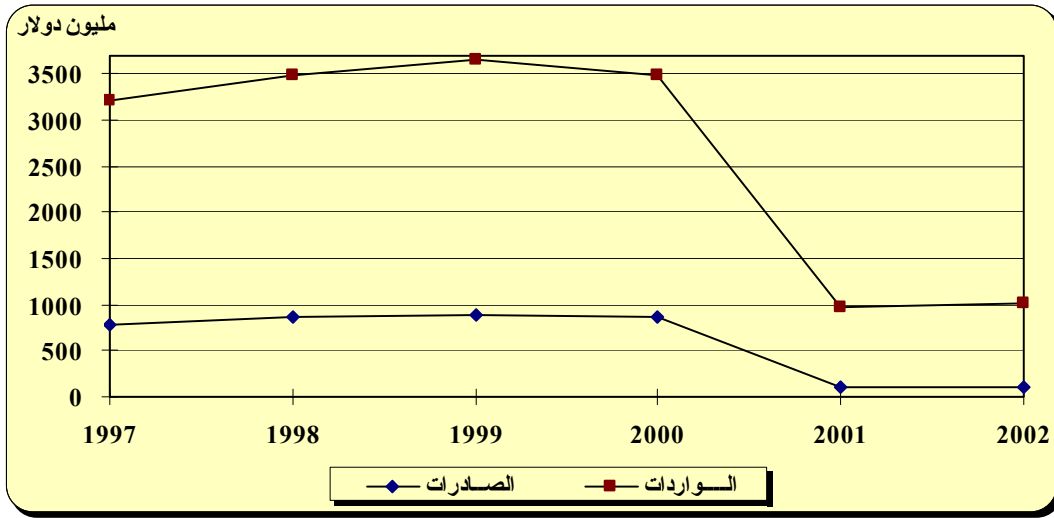
قطاع التجارة الخارجية

حافظت التجارة الخارجية الفلسطينية خلال عام 2002 على القيمة التي حققتها في عام 2001 على الرغم من تراجع الصادرات بما نسبته 5 في المائة. وفي المقابل، ارتفعت الواردات بنسبة 4 في المائة وبلغ إجمالي حجم التجارة الخارجية قرابة 1.1 مليار دولار، ولا يتعدى ذلك ما نسبته 25 في المائة مما حققته التجارة الخارجية في عام 1999

والتي بلغت نحو 4.5 مليار دولار. ويعكس ذلك من ناحية مدى كفاءة أداء الجهاز الإنتاجي الفلسطيني، ومن ناحية أخرى يعكس حجم التدهور الذي ترتب عن آثار الحصار والقيود التي فرضتها إسرائيل، وكذلك إقفال المنافذ والمعابر والحدود الدولية وإجراءات التفتيش الدقيق والفحوصات المخبرية والصحية والتحكم الاحتكاري لفرض منتجات المستعمرات.

وقد انخفضت الصادرات الفلسطينية، حيث لم تتعد الصادرات من السلع والخدمات 105 مليون دولار عام 2002 أي بانخفاض نسبته نحو 5 في المائة عن عام 2001 ونحو 88 في المائة عن عام 1999. وبشكل ذلك نحو 7 في المائة من إجمالي الناتج المحلي عام 2002 مقارنة بنحو 18 في المائة في عام 1999. ومن جانب آخر، فقد ارتفعت الواردات عام 2002 بنحو 4 في المائة مقارنة بعام 2001، وارتفعت كذلك نسبتها إلى إجمالي الناتج المحلي لتصل إلى نحو 71 في المائة، مما أدى إلى زيادة العجز المزمّن للميزان التجاري ليصل إلى نحو 902 مليون دولار عام 2002، مقارنة بنحو 860 مليون دولار عام 2001، الشكل (2).

شكل (2) : إجمالي الصادرات والواردات من السلع والخدمات للأراضي الفلسطينية
2002 - 1997



التطورات المالية

تزايدت الصعوبات والمشاكل المالية التي تواجه السلطة الوطنية وذلك بسبب زيادة العجز في الموازنة العامة وتجميد إسرائيل تحويل مستحقات السلطة الوطنية من الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة المتعارف عليها في إطار المقاصة والتي تقدر بما يقرب من مليار دولار. ونتيجة لذلك، فقد لجأت السلطة لسد العجز المزمّن في الميزانية العامة بالاقتراض محلياً ودولياً، حتى بلغت المديونية العامة نحو مليار دولار عام 2002.

وقد بلغ إجمالي النفقات في الموازنة العامة في عام 2002 نحو 970 مليون دولار حيث صرفت معظمها في شكل نفقات جارية، ولم تحظ النفقات الرأسمالية بأي نصيب وذلك نظراً للظروف الاستثمارية الصعبة المتمثلة في استمرار إسرائيل هدم المؤسسات. وقد استحوذت المرتبات ومستلزمات تسيير الأجهزة الحكومية على نسبة 86 في المائة من النفقات الجارية حيث بلغت المرتبات نحو 570 مليون دولار، ونحو 170 مليون دولار كنفقات لتسيير الأعمال الإدارية الوزارية ونحو 100 مليون دولار نفقات حكومية مركزية وبعثات خارجية.

أما الإيرادات العامة، فقد بلغت عام 2002 نحو 200 مليون دولار فقط، شكلت الإيرادات الجارية منها نحو 35 في المائة وشملت الرسوم والاستقطاعات، في حين بلغت إيرادات الضريبة المحلية نحو 30 في المائة، أما باقي النسبة فهي إيرادات متنوعة. وقد بلغ عجز الموازنة العامة نحو 770 مليون دولار. وقد تم تمويل جزء من هذا العجز من الدعم العربي للموازنة والجزء الآخر من الاقتراض العام. وبذلك ارتفع إجمالي الدين العام بنهاية عام 2002 إلى نحو 2 مليار دولار مقارنة بنحو 1.6 مليار دولار عام 2001، أي بارتفاع نسبته نحو 25 في المائة.

الجهاز المصرفي

تراجعت، في عام 2002، الموجودات المجمعة للمصارف في فلسطين، والبالغ عددها 15 مصرفاً و85 فرعاً بنحو 20 في المائة، حيث بلغت نحو 960 مليون دولار مقارنة بنحو 1200 مليون دولار عام 2001، في حين بلغت الموجودات 3 مليار دولار عام 1999، مسجلة بذلك انخفاضاً في عام 2002 بنحو 68 في المائة مقارنة بعام 1999. هذا وقد تم إيداع نحو 80 في المائة من هذه الموجودات خارج الأرض المحتلة وذلك بحثاً عن الأمان والاستقرار والعائد المجزي. وانخفضت الودائع بكافة أنواعها من نحو 2500 مليون دولار عام 2001 إلى نحو 1575 مليون دولار عام 2002 وذلك بنسبة 37 في المائة. وقد أدى ذلك إلى انخفاض التسهيلات الائتمانية والقروض الاستثمارية بنسبة 41 في المائة لتبلغ نحو 112 مليون دولار مقارنة بنحو 190 مليون دولار عام 2002، ونحو 900 مليون دولار عام 1999.

واقصر دور معظم المصارف على منح القروض قصيرة الأجل وصرف مرتبات الموظفين واستقبال التحويلات المحدودة والقيام ببعض العمليات الجارية. ويرجع تدني نشاط الجهاز المصرفي وانخفاض الموجودات المجمعة وتراجع الودائع والإقراض إلى الممارسات الإسرائيلية وقلة التحويلات من الخارج وقلة المدخرات لضآلة الاستثمارات وضعف مستويات الدخل. وقد ساعد اضطراب أسعار الشيك، كعملة إسرائيلية تستأثر بنسبة 70 في المائة من حجم التداول في تعاملات السوق الفلسطينية، في حدة تراجع فعاليات الجهاز المصرفي بالإضافة إلى عدم توفر المناخ الاستثماري المواتي.

العون الخارجي

بلغ إجمالي العون الخارجي قرابة 540 مليون دولار عام 2002 أي بارتفاع نسبته 46 في المائة عن عام 2001. ويشكل الدعم العربي وفقاً لقرارات مؤتمرات القمة العربية الجزء الأكبر من هذا العون، إذ بلغ نحو 400 مليون دولار في حين انخفض العون الأجنبي في عام 2002 إلى نحو 140 مليون دولار مقارنة بنحو 370 مليون دولار عام 2001. ويقدر العون الذي يحتاج له الاقتصاد الفلسطيني بنحو 5.4 مليار دولار وذلك بهدف إعادة إعمار وبناء الأطر المؤسسية وتفعيل قطاعات الاقتصاد والبنى الأساسية.

ملحق (1/13) : المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لفلسطين
(2002-1997)

(مليون دولار أمريكي)

| 2002 | 2001 | 2000 | 1999 | 1998 | 1997 | البيان |
|---------|---------|---------|---------|---------|---------|--|
| 3,616.0 | 3,470.0 | 3,225.0 | 3,085.0 | 2,959.0 | 2,890.0 | السكان (بالآف) |
| 1,200.0 | 950.0 | 746.3 | 701.4 | 649.3 | 609.6 | القوى العاملة (بالآف) |
| 232.0 | 218.0 | 641.1 | 612.4 | 555.8 | 485.9 | عدد العاملين (بالآف) |
| 81.0 | 77.0 | 14.1 | 12.7 | 14.4 | 20.0 | معدل البطالة (%) |
| 17.0 | 7.0 | 96.2 | 139.0 | 120.6 | 82.6 | العمالة في إسرائيل (بالآف) |
| 215.0 | 211.0 | 544.9 | 473.4 | 435.2 | 403.3 | العمالة في الاقتصاد الفلسطيني (بالآف) توزيع العمالة الفلسطينية على القطاعات % |
| 12.0 | 13.0 | 13.0 | 13.0 | 12.0 | 13.0 | الزراعة |
| 5.0 | 6.0 | 15.0 | 16.0 | 16.0 | 16.0 | الصناعة |
| 4.0 | 4.0 | 22.0 | 22.0 | 22.0 | 18.0 | التشييد والبناء |
| 79.0 | 77.0 | 50.0 | 49.0 | 50.0 | 53.0 | الخدمات والفروع الأخرى |
| 1,410.0 | 1,466.0 | 4,579.0 | 4,954.0 | 4,464.0 | 4,182.0 | إجمالي الناتج المحلي |
| 1,890.0 | 2,127.0 | 5,466.0 | 6,125.0 | 5,617.0 | 4,914.0 | إجمالي الناتج القومي |
| 390.0 | 422.0 | 1,420.0 | 1,606.0 | 1,509.0 | 1,473.0 | نصيب الفرد من الناتج المحلي (بالدولار) |
| 140.0 | 150.0 | 1,382.2 | 1,509.5 | 1,454.6 | 1,379.7 | نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي (بالدولار) |
| 177.0 | 169.0 | 1,650.1 | 1,866.3 | 1,830.3 | 1,621.4 | نصيب الفرد من الناتج القومي الحقيقي (بالدولار) |
| 10.0 | 12.0 | 6.0 | 6.0 | 9.0 | 8.0 | مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي % الزراعة |
| 7.0 | 8.0 | 18.0 | 18.0 | 19.0 | 19.0 | الصناعة |
| 5.0 | 5.0 | 12.0 | 12.0 | 12.0 | 10.0 | التشييد والبناء |
| 78.0 | 75.0 | 64.0 | 64.0 | 60.0 | 63.0 | الإدارة الحكومية والخدمات الأخرى |
| 870.0 | 900.0 | 1,094.0 | 1,273.0 | 1,208.0 | 1,152.0 | الاستهلاك العام |
| 1,170.0 | 1,200.0 | 4,727.0 | 4,647.0 | 4,227.0 | 4,148.0 | الاستهلاك الخاص |
| 2,040.0 | 2,100.0 | 5,821.3 | 5,920.0 | 5,435.0 | 5,300.0 | مجموع الاستهلاك |
| 145.0 | 143.0 | 127.1 | 119.5 | 121.8 | 126.7 | نسبة الإستهلاك لإجمالي الناتج المحلي % |
| 110.0 | 120.0 | 239.5 | 281.9 | 275.0 | 229.6 | الاستثمار العام |
| 110.0 | 120.0 | 1,257.9 | 1,480.1 | 1,444.0 | 1,205.4 | الاستثمار الخاص |
| 8.0 | 8.0 | 1,496.9 | 1,762.0 | 1,719.0 | 1,435.0 | مجموع الاستثمار |
| | | 32.7 | 35.6 | 38.5 | 34.3 | نسبة الإستثمار لإجمالي الناتج المحلي % |

تابع ملحق (1/13) : المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لفلسطين
(2002-1997)

(مليون دولار أمريكي)

| 2002 | 2001 | 2000 | 1999 | 1998 | 1997 | البيان |
|---------|---------|----------|----------|----------|----------|--|
| 27.0 | 22.0 | 2.8 | 5.5 | 5.5 | 7.6 | معدلا التضخم % |
| 105.0 | 110.0 | 857.0 | 880.0 | 863.0 | 774.0 | صادرات السلع والخدمات |
| 1,007.0 | 970.0 | 3,494.0 | 3,648.0 | 3,486.0 | 3,210.0 | واردات السلع والخدمات |
| 902.0- | 860.0- | 2,637.0- | 2,768.0- | 2,623.0- | 2,436.0- | عجز الميزان التجاري (-) |
| 7.0 | 7.0 | 18.7 | 17.8 | 19.3 | 18.5 | نسبة الصادرات للنتائج المحلي |
| 71.0 | 67.0 | 76.3 | 73.6 | 78.1 | 76.8 | العمالة في الاقتصاد الفلسطيني (بالآف) |
| 970.0 | 990.0 | 1,364.0 | 1,194.4 | 1,193.5 | 1,113.1 | الموازنة العامة -إجمالي النفقات |
| ... | ... | 424.0 | 267.0 | 374.7 | 323.2 | النفقات الرأسمالية |
| ... | ... | 31.1 | 22.4 | 31.4 | 29.0 | النفقات الرأسمالية للموازنة % |
| 970.0 | 990.0 | 940.0 | 927.0 | 818.8 | 789.9 | النفقات الجارية |
| 100.0 | 100.0 | 68.9 | 77.6 | 68.6 | 71.0 | النفقات الجارية للموازنة % |
| 86.0 | 90.0 | 41.2 | 46.4 | 40.8 | 42.7 | توزيع النفقات الجارية للموازنة % |
| 5.0 | 4.0 | 14.3 | 14.1 | 13.9 | 14.3 | رواتب حكومية % |
| 9.0 | 6.0 | 13.4 | 17.1 | 13.9 | 14.0 | نفقات تحويلية % |
| 200.0 | ... | 1,364.0 | 1,136.2 | 1,083.8 | 953.6 | نفقات تشغيلية % |
| 70.0 | 170.0 | 963.9 | 901.1 | 753.7 | 647.2 | مجموع الإيرادات العامة |
| 60.0 | ... | 847.8 | 782.0 | 616.0 | 502.0 | الإيرادات الجارية |
| 70.0 | ... | 116.1 | 119.1 | 137.7 | 145.2 | إيرادات ضريبية |
| 540.0 | 370.0 | 400.0 | 58.1 | 109.7 | 269.7 | إيرادات غير ضريبية |
| 770.0- | 820.0- | 0.0 | 58.2- | 109.7- | 159.5- | منح لدعم الموازنة |
| 2,000.0 | 1,570.0 | 870.0 | 607.0 | 500.0 | 349.0 | الإدارة الحكومية والخدمات الأخرى |
| 960.0 | 1,200.0 | 4,594.0 | 3,857.0 | 3,337.0 | 2,908.0 | عجز الموازنة (-) |
| 12.0 | 12.0 | 2,316.0 | 2,145.0 | 1,775.0 | 1,640.0 | الدين العام |
| 1,575.0 | 2,500.0 | 3,470.0 | 2,832.0 | 2,391.0 | 2,067.0 | إجمالي الموجودات |
| ... | ... | 1,328.0 | 992.0 | 822.0 | 613.0 | نسبة الإستهلاك لإجمالي الناتج المحلي % |
| 112.0 | 190.0 | 490.0 | 894.0 | 736.0 | 550.0 | ودائع العملاء المقيمين |
| | | | | | | التسهيلات الإئتمانية منها : |
| | | | | | | للقطاع الخاص |

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية .